

السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية
بين طموحات الاستقلالية ومحدودية التحرك المستقل

الاستاذ

المساعد الدكتور

نوار محمد

ربيع الخيري(*)

المقدمة:

من الطبيعي أن يمر كل مشروع أو تجربة بمراحل وخطوات ويخضع لإشكاليات ومتغيرات وعوامل تدفعه أحياناً إلى الأمام وتكبحه أحياناً أخرى إلى الخلف وتؤخر مسيرته ، فتجربة الاتحاد الأوروبي ومنذ بداياتها المبكرة كانت ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المنهكة للدول الأوروبية فقد ركزت جل اهتمامها على الجانب الاقتصادي لكي تنهض بأوضاعها الاقتصادية فقطعت بذلك أشواطاً بعيدة وحقت تميزاً في هذا الجانب ، وقد قابل ذلك التفوق الاقتصادي ليس عدم اهتمام أو عدم تحرك وإنما ضعف وتعثر في بقية الجوانب ولاسيما الأمنية الدفاعية والعسكرية بسبب التركيز على الجوانب الاقتصادية من ناحية ولوجود من يقدم الحماية الدفاعية والعسكرية لأوروبا وهو حلف شمال الأطلسي من ناحية أخرى، إلا إن الرغبة الأوروبية في أن يكون المشروع الأوروبي متكامل في كل الميادين وبعد التغيرات الجذرية الحاصلة في المنظومة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تيقنت الدول الأوروبية إلى ضرورة السعي والعمل على تطوير سياستها الدفاعية والعسكرية والمضي في طريق الاستقلالية الدفاعية والعسكري، فخطت خطوات نظرية وعملية في هذا الاتجاه. ولبحث وتحليل تلك السياسة الدفاعية والعسكرية والجهود الأوروبية في هذا الإطار يمكن وضع فرية لذلك تقوم على إن دول الاتحاد الأوروبي تسعى لأن تكون لها سياسة دفاعية وعسكرية مستقلة إذ إنها أفلحت في بعض الجوانب وأخفقت أو جوبهت بعقبات وعراقيل داخلية ذاتية وخارجية دولية حدت من حركتها وقللت من اندفاعها في جوانب أخرى. فما هي إذن جوانب النجاح ومواضع الفشل والإخفاق فيها، وما هو الشكل أو الحالة التي آلت إليها تلك السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية، وهو ما سيحاول البحث الإجابة عليه من خلال المحاور الآتية: المحور الأول ويوضح الخطوات والمراحل الأولى لنشأة السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية أما المحور الثاني فيطرح الدوافع الأوروبية لتطوير واستقلالية الدفاع الأوروبي، ويأتي المحور الثالث ليعزز تلك السياسة بالتطبيقات الإيجابية للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية، أما المحور الرابع فيبين الوجه الثاني من تلك السياسة من خلال إظهار محدودية وضعف التحرك الدفاعي والعسكري الأوروبي المستقل، ويضع المحور الخامس الشكل التوازني الدفاعي والعسكري الأوروبي مع حلف شمال الأطلسي

(*) كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

ويوضح المحور السادس الأفق المستقبلي لتلك السياسة، هذا فضلاً عن المقدمة وخاتمة البحث الموضحة للاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

أولاً: الخطوات والمراحل الأولى لنشأة السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدء الدول الأوروبية بترتيب أوضاعها المضطربة في كل الميادين ومن بينها الميدان الدفاعي والعسكري لضمان أمنها واستقرارها، فكان أن أبرمت كل من فرنسا وبريطانيا على معاهدة دنكرك في ٤ آذار ١٩٤٧ كتعزيز للقوة الأوروبية في مواجهة الاتحاد السوفيتي ولتوجه أساساً كتحالف أوروبي ضد ألمانيا واحتمالية عدوانها على الدول الأوروبية أو خوف الدول الأوروبية من هكذا احتمال. ولكن لم تبق المعاهدة على تلك الشاكلة إذ تم تطويرها وتوسيعها في ١٧ آذار ١٩٤٨ لتكون معاهدة بروكسل التي وقعت عليها كل من إنكلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ والتي بموجبها أنشئ اتحاد غرب أوروبا كمنظمة أمنية تقدم المعونات العسكرية للطرف الذي يقع عليه اعتداء مسلح، فبذلك مثلت معاهدة بروكسل واتحاد غرب أوروبا أساساً ومنطلق الترتيبات الدفاعية والأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية^١. علماً بأن حلف بروكسل أو اتحاد غرب أوروبا الذي أنشئ من قبل الدول الأوروبية في ظل الظروف التي عاشتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لم ينشأ من دون طلب وضغط ن قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمد وتوسيع عملية التنسيق والتكامل الأوروبي ليشمل الشؤون الدفاعية^٢.

وهكذا يكون اتحاد أوروبا الغربية قد مثّل ومنذ نهايات عقد الأربعينات من القرن العشرين أولى الخطوات في مسار التنسيق الدفاعي والعسكري الأوروبي^٣.

فسارت الترتيبات الدفاعية والعسكرية الأوروبية بشكل جيد ومقبول باستثناء ألمانيا الغربية التي كانت خارجة عن ترتيبات الدفاع الغربي، ولكن استمرار الوضع بهذا الشكل سيكون غير مقب. فعادت الدول الأوروبية للتفكير بإدخال ألمانيا في التحالف الدفاعي الغربي على أن لا يثير ذلك فرنسا ولا يقلق الدول الموقعة على ميثاق بروكسل، فقدمت فرنسا اقتراح إنشاء جيش أوروبي غربي أو منظمة للدفاع الأوروبي أو كما سميت الجماعة الأوروبية للدفاع فبدأت مفاوضاتها في ١٥ شباط ١٩٥١ في باريس وتقوم على اندماج القوى الوطنية الأوروبية وتكون خاضعة لقيادة موحدة وسلطة اتحادية لإصدار القرارات الهامة، فوجد ذلك الاقتراح القبول حتى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت فيه خياراً أفضل من تسليح ألمانيا في إطار منظمة الأطلسي، وانتهت المفاوضات بالتوقيع في ٢٧ أيار ١٩٥٢ على الاتفاقية المنشئة للجماعة وتم الترحيب بفكرة إنشاء الجيش الأوروبي، ويتولى البرلمان الأوروبي

^١ د. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، حزيران / يونيو ٢٠٠٤، ص ٣٥. وكذلك انظر، عامر علي راضي العلاق، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الأوروبي دراسة في العلاقات التركية الأوروبية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، تموز ٢٠٠٥، ص ١٣-١٤.

^٢ د. حسن نافعة، نفس المصدر أعلاه، ص ١٢٦.

^٣ د. محمد مصطفى كما - نفوذ نهر، صنع ال - رار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، آب/أغسطس ٢٠٠١، ص ١٤٠.

ومحكمة العدل الدولية مراقبة وضبط سلوكه سياسياً وقانونياً، ويشرف على تسليحه جهاز فني وإداري تقوده المفوضية الأوروبية^٤. ومن جانبها كانت القيادة السياسية والعسكرية في ألمانيا بقيادة أديناور في ذلك الوقت قد آزرت ورحبت بفكرة إنشاء الجيش الأوروبي إذ رأى السياسيون الألمان بأن مشاركة ألمانية في الدفاع الأوروبي سيعطيهم صوتاً أقوى في شؤون الدفاع عن الجمهورية الفدرالية الألمانية تجاه الهجوم من الشرق ويجعلهم أقل تعويلاً على القوى الأجنبية لتأمين ذلك الدفاع، على الرغم من إن الرأي العام ومن خلال الاستفتاءات أوضح معارضة عامة وشعبية للمشروع وأكثر من مناصرتة^٥. إلا إن هذه الفكرة الفرنسية لم تكن مقبولة بشكل مطلق إذ ما أن أعلن عن تكوين الجيش الأوروبي الموحد حتى ثارت احتجاجات الأحزاب الفرنسية بين مدافع عن المشروع ومعارض له خوفاً من قضية تسليح ألمانيا واعتبارها تَحْدِيداً للسيادة الفرنسية و خوف من إدخال فرنسا وأوروبا في حرب جديدة. ومن الطبيعي أن يكون هذا الموقف مندفع بذكرات ألمانيا النازية وماضيها الأليم بالنسبة للأوروبيين والذي بقي حياً في ذاكرتهم، وهكذا رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق على إنشاء الجماعة الأوروبية للدفاع فذهبت المبادرة أدراج الرياح^٦.

إلا إن هذا الرفض الفرنسي لم يكن ليعني النهاية لقضية الدفاع الأوروبي إذ قبله تحرك فرنسي في اتجاه آخر وهو توسيع معاهدة بروكسل لتضم ألمانيا وإيطاليا إلى جانب الدول الأعضاء الآخرين، وبذلك ظهر اتحاد غرب أوروبا كمنظمة أوروبية أمنية جديدة في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٤^٧. ولعل التعمق في فهم وتحليل نوايا الدول الأعضاء يظهر التغيير الحاصل في التوجهات والأهداف التي قامت المنظمة على أساسها في السابق، فبعد أن كان الخوف الأوروبي من احتمال عودة ألمانيا إلى سياساتها العدوانية زال خطر إعادة تسليحها بعد تقديمها كل الضمانات للحلفاء في هذا المجال. أما فيما يتعلق بنشاطات واختصاصات اتحاد غرب أوروبا ومن خلال نص معاهدة بروكسل كان واجبه الدفاع عن أية دولة عضو إذا تعرضت للعدوان على أراضيها وإمكانية التدخل في حال حصول تهديد للسلم والأمن الدوليين، كما وأعطته المعاهدة ومنذ البداية مهمة تشكيل قيادات مشتركة ومهمة تنميط الأسلحة (standardization). أما مؤسسات اتحاد غرب أوروبا فقد أشتمل على المجلس وهو الهيئة المركزية وتمثل فيه الدول الأعضاء ويتخذ القرارات الحاسمة ويأخذ صفتين مجلس وزاري لوزراء الخارجية والدفاع ومجلس الممثلين الدائمين الذي يجتمع اسبوعياً. وقد أشتمل الاتحاد أيضاً على لجان

^٤ روي مكريديس، السياسة الخارجية الفرنسية، من كتاب *مناهج السياسة الخارجية في دول العالم*، إشراف: روي مكريديس، ترجمة: د. حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص ١٣٧-١٣٨. وكذلك انظر، د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٧.

^٥ غار دويت - لويس أدنجر، السياسة الخارجية للجمهورية الفدرالية الألمانية، من كتاب: *مناهج السياسة الخارجية في دول العالم*، إشراف: روي مكريديس، ترجمة: د. حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص ٢٢٥.

^٦ روي مكريديس، السياسة الخارجية الفرنسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨. وكذلك انظر، د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٧.

^٧ د. حسن نافعة، نفس المصدر أعلاه، ص ٤٣٧.

العمل الدائمة وهي لجنة عمل المجلس ولجنة العمل الخاص ولجنة العمل السياسية ولجنة المتوسط ولجنة الفضاء ولجان أخرى، كما وأشتمل على غرفة التخطيط والمجلس التمثيلي^٨.

إن التتبع الدقيق والمفصل لهذه المراحل والخطوات الأوربية في الميدان الدفاعي والعسكري يبين إن كل ذلك كان يتم بتخطيط ومتابعة أمريكية تهئ الأرضية الملائمة لإنشاء تحالف أمني واسع يمتد على جانبي الأطلسي، بمعنى أن يكون تحت قيادة أمريكية لاسيما وإن الولايات المتحدة الأمريكية تضمن الموافقة الأوربية على ذلك، ولكنها ترى بضرورة وجود هامش من التنسيق الأوربي الدفاعي والعسكري، فكل تلك الخطوات والتحركات الأوربية السالفة الذكر كانت منطلقاً لتأسيس حلف شمال الأطلسي^٩. إذ إن مجلس الشيوخ الأمريكي كان قد أصدر في ١١ حزيران ١٩٤٨ قراراً يجيز للولايات المتحدة الأمريكية عقد تحالفات مع دول خارج القارة الأمريكية وبذلك حصل انقلاب أو تغيير جذري في الدبلوماسية والسياسة الخارجية الأمريكية^{١٠}. فبدأت مشاورات إنشاء حلف شمال الأطلسي بعد التوقيع على ميثاق بروكسل بين الدول الأوربية الأعضاء في الميثاق والولايات المتحدة الأمريكية وكندا فتم التوقيع على الاتفاقية المؤسسة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في ٤ نيسان ١٩٤٩^{١١}. فكانت البداية لعمل الحلف أمنياً وعسكرياً ودفاعياً. إذن فعلى الرغم من إن اتحاد غرب أوربا كان المنظمة الدفاعية الأوربية الأولى فمعاهدة واشنطن لعام ١٩٤٩ سحبت مهمة تنسيق السياسة الدفاعية وأكدت على التضامن الأمريكي - الأوربي فبذلك حققت الولايات المتحدة الأمريكية هدفها في أن تتصدر الدفاع الأمني والعسكري الأطلسي الأوربي والأمريكي من خلال حلول حلف شمال الأطلسي محل اتحاد غرب أوربا، أي أن يكون الحلف بالدرجة الأولى والاتحاد يأتي من بعده في العمليات الدفاعية والعسكرية^{١٢}. وهنا يظهر إن الولايات المتحدة الأمريكية قد عادت لتظهر أهدافها الحقيقية في تصدر الأمن والدفاع الأطلسي، أي إنها أنهت المرحلة التي أظهرت فيها لأوربا بأنها قد أعطتها المجال في السياسة الدفاعية والعسكرية لأوربا وكأنها قد أعطتها مكانتها وهيبتها إلا إنها كانت متقصدة في ذلك لإلهائها في مرحلة كانت تعدها الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة الإعداد والتهيئة لإنشاء حلف شمال الأطلسي.

فأضحى اتحاد غرب أوربا ولاسيما بعد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية مفرغ من مهماته واختصاصاته التي انحصرت فقط في مراقبة حظر التسليح المفروض على ألمانيا بامتلاكه صلاحية رفع ذلك الحظر تدريجياً، وكذلك مهمة تنميط الأسلحة وإيجاد أنماط مشتركة لنماذج الأسلحة بين الدول الأعضاء والذي أخذ تلك المهمة حلف الناتو فيما بعد، وبذلك انحسر وركد دور اتحاد غرب أوربا بشكل كبير إلا إنه في ثمانينات القرن العشرين أعيد تحريك دوره بفعل القانون الأوربي الموحد الذي أكد على ضرورة إيجاد تعاون أوربي في القضايا الدفاعية، وكذلك زوال أسباب الحرب الباردة بشكل تدريجي

^٨ د. محمد مصطفى كما - فؤاد نهرا، صنع ال رار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية - الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، آب / أغسطس ٢٠٠١، ص ١٤٠ - ١٤١.

^٩ د. حسن نافعة، نفس المصدر أعلاه، ص ١٢٧.

^{١٠} د. أدونيس العكرشن الدبلوماسية إلى الاستراتيجية أم - ولات من الحرب الباردة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٨١، ص ٥٩.

^{١١} د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

^{١٢} د. محمد مصطفى كما - د. فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

نتيجة قمة ريكيافيك واتفاقيات ستارت (start) لنزع السلاح، فكان أن تحرك اتحاد غرب أوروبا حتى باتجاه توسيع عضويته فانضمت إليه كل من اسبانيا والبرتغال^{١٣}. وقد جاءت معاهدة ماستريخت في ٧ شباط ١٩٩٢ لترسخ وتعمق الدور العسكري لاتحاد غرب أوروبا من خلال تأكيدها على انه يمثل الذراع العسكري للاتحاد الأوروبي ولحلف شمال الأطلسي وهذا يوضح بقاء الارتباط الأوروبي بالصيغة الأطلسية حتى ذلك الحين ، ولكن مع ذلك استمرت الدول الأوروبية ولاسيما ألمانيا وفرنسا في بالمضي في تطوير سياستها الدفاعية والعسكرية فقامتا بتكوين الفيلق الأوروبي وتحت قيادة اتحاد غرب أوروبا مع عدم تقاطعه مع حلف شمال الأطلسي أو بديلاً عنه^{١٤}. فأضحى اتحاد غرب أوروبا يمثل الجناح العسكري للاتحاد الأوروبي الذي كان من أهم أهدافه بناء سياسة أمن ودفاع عسكرية أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمات الأمنية ، ونتيجة لذلك عمل اتحاد غرب أوروبا على تطوير وتوسيع دوره ونطاق عمله العسكري من خلال إنشاء القوات المتعددة الجنسيات والمهمات في عام ١٩٩٦ للقيام بالعمليات العسكرية في أوروبا من دون مشاركة أمريكية ولكن أيضاً بالاعتماد على المعدات العسكرية لحلف شمال الأطلسي الموجودة في أوروبا وكذلك توسيع نطاق عضويته ليشمل جميع الدول الأوروبية ولكن في ضوء معايير تتضمن أعضاء أصليون وأعضاء مشاركون وأعضاء مراقبون وشركاء منضمون^{١٥}. فنتيجة لكل ذلك هل رفع تطور مسار اتحاد غرب أوروبا من مكانته كمنظمة تساهم في استقرار وبناء أمن أوروبا^{١٦}.

ثانياً: الدوافع الأوروبية لتطوير واستقلالية الدفاع الأوروبي:

عادةً ما يؤدي اختلاف الأزمان والظروف والأحداث إلى تغيير في سياسات واستراتيجيات وربما أحياناً تكون قد عدت ثوابت ويجري تغييرها بشكل مختلف تماماً، وعند تطبيق ذلك على أوروبا نجد انه هناك الكثير من الدوافع والأسباب التي دفعت باتجاه العمل لاستحداث قوات دفاع عسكرية وأمنية أوروبية خاصة والتفكير بأهمية إنشاء السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية فبعد انتهاء الحرب الباردة وتغير الأوضاع الدولية وخاصة المتعلقة بأوروبا وأمنها وجدت أن انعكاسات تلك الأوضاع عليها يدفعها إلى التفكير بضرورة الانفصال والانسلاخ عن السياسة الأمريكية وسيطرتها عليها والبدء بالابتعاد عن المظلة الأمريكية، فما كان يغضب ويزعج أوروبا هي نظرة الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها السياسية وتعاملها مع أوروبا ككتلة أو كقوة غير مكتملة النضوج عسكرياً فوصل الرفض الأوروبي لذلك إلى حد

^{١٣} نفس المصدر أعلاه، ص ١٤٢ - ١٤٣.

^{١٤} عامر علي راضي العلق، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

^{١٥} الأعضاء:

- الأعضاء الأصليون هم الدول التسع المشار إليهم والذين هم أعضاء في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.
- الأعضاء المشاركون وهم: النرويج، تركيا، نوهم أعضاء في حلف شمال الأطلسي وليسوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي .
- الأعضاء المراقبون وهم: فنلندا، السويد، النمسا، سويسرا، إيرلندا، وهم ليسوا أعضاء في حلف شمال الأطلسي وأصبحوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي الشركاء المنضمون ويمثلون دولاً وسط وشرق أوروبا وهم: بولندا، هنغاريا، ودول البلطيق وسلوفينيا والتشيك وسلوفاكيا ورومانيا، انظر ، عامر علي راضي العلق، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ .

^{١٦} نفس المصدر أعلاه ، ص ١٦ .

تحذير الأمريكان من الاستمرار في تلك المعاملة التي إذا ما استمرت ستزيد المواقف الأوروبية المعارضة للسياسة الأطلسية المؤسسية متمثلة في حلف شمال الأطلسي. فأدركت إن الضغوط الأمريكية عليها في زيادة الإنفاق العسكري في حلف شمال الأطلسي لن يحقق الرغبة الأوروبية الاستقلالية في امتلاك قدرات عسكرية خاصة بها تتعامل بها مع المشكلات والأزمات التي تمثل تهديد للاتحاد الأوروبي بشكل يمكنها من أن تكون هي صاحبة القرارات في تحريك واستخدام القوات العسكرية وليس فقط الولايات المتحدة الأمريكية^{١٧}.

وإذا عدنا إلى تاريخ سابق نجد إن الرغبة الاستقلالية الأوروبية موجودة منذ وقت بعيد في أذهان القادة والساسة الأوروبيين، وعدم التطابق مع السياسة الأمريكية والأطلسية بشكل مطلق والإحساس الأوروبي بوجود رأي سياسي وعسكري مستقل. وقد تجلّى ذلك في إدراك أوروبا ومنذ تأسيسها للجماعة الأوروبية للفحم والصلب بأن توحيدها السياسي والاقتصادي والمالي لا يستقيم بدون التوحد العسكري والدفاعي الأوروبي البعيد والمستقل عن القرارات الأطلسية والأمريكية لتتوفر بالتالي إمكانية الحديث عن هوية أوروبية^{١٨}. وقد تجسدت تلك الأفكار في حركة الاختلافات والتباينات الأوروبية عن السياسة الأمريكية في نهاية الخمسينات وعلى امتداد عقد الستينات من القرن العشرين فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية لحلف شمال الأطلسي وحتى في الجانب الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى التباين في المصالح بين ضفتي الأطلسي والأهم من ذلك أنه رسخ من مكان الخل والضعف في تماسك ووحدة التحالف في بعض الأمور أو القضايا^{١٩}. إذن فرغبة أوروبا في استقلالها الدفاعي عن أمريكا لم تولد مع نهاية الحرب الباردة وإنما تعود وتمتد إلى تواريخ سابقة إذ ارتكزت تلك السياسة الدفاعية الأوروبية على عدة أسس أهمها: مقاومة السيطرة الأمريكية عليها، واستحداث منظومة دفاعية جديدة للتعامل مع التهديدات الروسية بالتكامل مع المنظومة الأطلسية، وتهيئة أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية أوروبية للبنية العسكرية وتكون على أعلى مستوى^{٢٠}. وعيه فلم تعد أوروبا تتصور بقاءها تابعة ومعتمدة على الحماية الأمريكية لاسيما بعد التطور الملحوظ في قدراتها الذاتية العسكرية والدفاعية والتي تجد إنها تشجعها على القيام بدور عسكري مستقل فنرى إن فرنسا سارت قدماً في مساعي البناء العسكري الأوروبي المستقل مستندة على قوتها النووية المستقلة^{٢١}. ويمكن القول إن الرغبة الفرنسية في القيادة والاستقلالية كانت تقريباً هي ذاتها حتى منذ السنوات الأولى لتأسيس حلف شمال الأطلسي والسنوات التالية لذلك وتجسدت وتأكّدت تلك الرؤية نتيجة اتساع وعمق الخلاف الأمريكي - الفرنسي وخروج فرنسا من حلف شمال الأطلسي فجسدت هذه الخطوة الجهود الأوروبية

^{١٧} عامر علي راضي العلق، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧ - ١٣٨.

^{١٨} نياظم عبد الواحد الجاسور، تأييد الخلافات الأمريكية للأوروبية على قضايا الأمة العربية حبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧، ص ١٢٦.

^{١٩} د. نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني / يناير ١٩٨٦، ص ٢٩٣.

^{٢٠} كما شدد، السياسة الدفاعية الأوروبية وأوروبا على الشرق الأوسط، السياسة الدولية، إبريل ٢٠٠٤، (انترنت).

^{٢١} د. نادية محمود محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

والفرنسية الهادفة إلى أوربية الناتو في مرحلة القطبية الثنائية^{٢٢}. كما ويظهر ذلك الاندفاع الأوربي في دور بعض الدول الأوربية في علاقاتها الدولية في إعادة بناء قوتها العسكرية كألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، حيث تقوم ألمانيا على سبيل المثال في بناء قوتها العسكرية الضاربة ذات النّقل الواضح إقليمياً ودولياً . وهذا يوضح توجه السياسات الأوربية لخدمة المصالح والأهداف الاستراتيجية والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية في بعض القضايا^{٢٣}. كما وتشكل فرنسا والمملكة المتحدة معاً حوالي ٣٧% من الإنفاق العسكري الأوربي وتشكل كل منهما ٥% من الإنفاق العالمي ، ولكليهما برامج لتحديث معدات أساسية وتسعيان لزيادة الإنفاق العسكري . وفي اتجاه دفاعي آخر نلاحظ إن فرنسا ومنذ عام ٢٠٠٢ تتجه من الخدمة الإلزامية إلى هدف تشكيل قوة محترفة كلياً لمواجهة التهديدات الجديدة وتتمكن من المشاركة في عمليات عسكرية أوربية خارج أوربا وقيادة تلك العمليات^{٢٤}.

وما أن غاب وتلاشى الخطر المضاد المتمثل بالاتحاد السوفيتي وبدأت التساؤلات تطرح حول أهمية وجدوى بقاء حلف شمال الأطلسي من عدمه وبدأت دول الاتحاد الأوربي ومن خلال المفوضية الأوربية بإعداد المشاريع المفصّحة عن الهوية الأمنية والعسكرية الأوربية المستقلة والتي طرحتها وعبرت عنها معاهدة ماسترخت^{٢٥}. التي أعطت للقضايا الأمنية والدفاعية اهتماماً كبيراً ودوراً متزايداً في التنسيق السياسي أي ضمّنتها في السياسة الخارجية المشتركة التي سميت حينها بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتجسد ذلك في المادة ٤-١ من المعاهدة ونصها (تضم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة جميع المسائل ذات الصلة بأمن الاتحاد الأوربي بما فيها مسألة الإعداد لسياسة دفاع مشتركة قد تؤدي في اليوم المناسب إلى تشكيل بنية دفاعية مشتركة). ويظهر ذلك إن معاهدة ماسترخت لم تكتف فقط بالإعلانات والمبادرات الدبلوماسية المشتركة بل تعد السياسة الدفاعية المشتركة جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأوربية الجديدة أي إنها لم تقف عند حد إعلان تلك السياسة وتوجهاتها الجديدة بل اهتمت كذلك بالتطبيق العملي لها وتحديد الجهاز الذي سيتولى مسؤولية ومهمة ذلك العمل والتي أناطتها باتحاد أوربا الغربية ويتضح ذلك من المقطع الثاني من المادة ذاتها بنصها على اشتراك اتحاد أوربا الغربية في القرار وعلى دوره في تطبيق قرارات المجلس ونص المادة هو (يطلب الاتحاد الأوربي من اتحاد أوربا الغربية الذي يشكل جزء لا يتجزأ من الإعداد للقرارات التي اتخذها الاتحاد الأوربي والتي لها آثار فيما يتعلق بالقضايا الدفاعية ويعتمد المجلس الوزاري باتفاق مع مؤسسات اتحاد أوربا الغربية الخطوات العملية الضرورية)^{٢٦}. وبالفعل استجاب وتفاعل اتحاد غرب أوربا مع التعديل الجذري الذي وضعته معاهدة ماسترخت فكان قرار المجلس في بيترسبرغ ٦ / ١٩٩٢

^{٢٢} د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥ - ٨٦.

^{٢٣} د. علي الحاج سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب لباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، شباط / فبراير ٢٠٠٥ ، ص ٨٢.

^{٢٤} بيتر ستالينهايم - داميان بروشارت-ووبي اوميتوغن - كاتالينا بيردومو ، الإنفاق العسكري، من كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، بيوتسبرغ ن ا ل / نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ٤٦٦ - ٤٦٧.

^{٢٥} د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

^{٢٦} د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٤ .

أن أنشأ وحدات عسكرية أوروبية مشتركة تقوم على دمج فصائل متنوعة من كل سلاح لدى كل من الجيوش الأوروبية المشتركة فيه كما وتضم أحدث الأجهزة العسكرية وكان إنشاؤها على أساس أن تكون معدة للتدخل في الأزمات الإقليمية والدولية إذن فقد تم إنشاء نواة تلك القوة الأوروبية الأرضية المشتركة (EUROFOR) من فصائل جيش فرنسا وألمانيا ثم التحقت بها بقية الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى، إلا إنها لم تكن قادرة على الانتقال السريع إلى مناطق أو بؤر التوتر حتى في محيطها الإقليمي وخاصة المتوسطي. ولتلافي ذلك ومن أجل المضي قدماً في المشروع الأوروبي اندفع وزراء الدفاع الأوروبيين وأيضاً في نطاق منظمة اتحاد غرب أوروبا إلى تكوين قوة أخرى هي القوة الأوروبية البحرية المشتركة (EUROMARFOR) في ١٩٩٥/٥ تضم فرنسا وإيطاليا وإسبانيا تسعى للتدخل السريع في الأزمات الإقليمية ونقل الجيوش إلى مناطق التوتر ويكون مقرها أو تواجدتها في البحر المتوسط. وقد استمرت تلك الجهود الدفاعية والعسكرية الأوروبية إذ قرر المجلس الأوروبي في ١٩٩٩/١٠ في هلسنكي تجهيز قوة مسلحة أوروبية للتدخل السريع لعام ٢٠٠٣ تختص بالتدخل في الأزمات الدولية والإقليمية ويتعين على تلك القوة الأوروبية جمع ما لا يقل عن خمسين ألف جندي لهم القدرة على الانتشار في مدة شهرين والبقاء في بؤرة الأزمة لمدة سنة وبشكل أوروبي مستقل تماماً. من ذلك يمكن القول إن المشروع الأوروبي للتنسيق الدفاعي حقق تقدماً واضحاً في خطواته المنتظمة، فما حققته معاهدة ماستريخت من إعادة التقليل والوزن العسكري والدفاعي لإتحاد غرب أوروبا وأشركتها في مؤسسات الاتحاد الأوروبي لإظهار امتلاكه للتنسيق العسكري المستقل أكملته معاهدة أمستردام بإقرارها وبشكل رسمي بدمجه - أي اتحاد غرب أوروبا - في إطار مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وسينتج عن ذلك في المحصلة إلى التكامل والاندماج بين الصناعات العسكرية الأوروبية المشتركة وبين التنسيق العسكري الأوروبي.^{٢٧} أي سيتم التنسيق والتكامل بين الجانب أو الميدان العملي (التصنيعي) وبين الميدان العملي (التطبيقي). فقيام ما يسمى بالهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية يعد بمثابة البداية لقيام ما أطلق عليه (السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة) التي مهدت الطريق لعقد قمة سانت مالو ١٩٩٨ بين فرنسا وبريطانيا والتي شكلت نقطة تحول في السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية من خلال الإعلان المشترك الصادر عن هذه القمة وتضمن عدة نقاط هي: حاجة الاتحاد الأوروبي للعب دور كامل على الساحة العالمية ، ووجوب أن يكون للاتحاد الأوروبي القدرة على العمل المستقل المدعوم بقوة عسكرية قلعة وأدوات تسمح باستخدام هذه القوة للاستجابة للأزمات الدولية ، وأن يكون للاتحاد الأوروبي هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف والتخطيط الاستراتيجي لاتخاذ القرار والقيام بالعمل العسكري ، فهنا ستحتاج أوروبا إلى قوات عسكرية قوية لها رد فعل سريع على المخاطر الجديدة من خلال صناعة وتكنولوجيا دفاعية أوروبية قوية وتنافسية.^{٢٨} كما وإن توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وانضمام أطراف هم ليسوا أعضاء في حلف شمال الأطلسي سيعني إن هؤلاء الأعضاء الجدد لن يسري عليهم نص

^{٢٧} د. محمد مصطفى كما - د. فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٥ - ١٤٦ وص ٢٥٦.

^{٢٨} محمد أحمد مطاوع، اتجاهات تبلور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية ، مجلة السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٤، (انترنت).

المادة الخامسة^(٢) من معاهدة حلف شمال الأطلسي في الدفاع المشترك في حالة توسيع الاتحاد الأوروبي، وهنا سنتشأ بالضرورة خلافاً أوروبية عندما يصل الأمر إلى العمليات العسكرية فالأوروبيون بسبب حرصهم على ضرورة الأمن والدفاع الأوروبي سيطلبون بدورهم الواضح والمستقل في عمليات حفظ السلام في الأماكن التي تقع خارج نطاق المادة الخامسة^{٢٩}. ففضية الإدارة السياسية والقابلية العسكرية الأوروبية تبقى من القضايا التي يؤكد عليها الأوروبيون ويترجونها في أغلب المناسبات في أن يكون لهم دور أكبر وأكثر استقلالية في صناعة القرار وتنفيذ المهام العسكرية في البيئة الأمنية وذلك يتم من خلال عمليات تحت قيادة وإمرة أوروبية مستقلة ويتم تنفيذها بشكل عملي وتطبيقي من خلال تولي الأوروبيين لمسؤوليات ومهام عسكرية لاسيما بعد دخول أعضاء جدد في عضوية الاتحاد الأوروبي فأضحت الحاجة لديهم عملية وملحة لدور أوروبي في إطار كيان أمن ودفاع أوروبي مستقل^{٣٠}. ويتضح من مسار السياسة الأوروبية وطبقاً لوجهة النظر الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي يسير بخطى محسوبة وغير متسارعة إذ إنهم - أي الأوروبيون - انتظروا عشر سنوات بعد انهيار جدار برلين أي حتى قرارات هلسنكي في كانون الأول ١٩٩٩ ليطلبوا بتحمل المسؤولية العسكرية للمرة الأولى في تاريخهم^{٣١}.

فإذا ما استمرت الدول الأوروبية ولاسيما ألمانيا وفرنسا بعملها في إنشاء قواتها البرية وحتى البحرية التقليدية ويقوة وإرادة أوروبية كافية وتحت الإشراف الأوروبي الخاص والمستقل وبشكل متحد ومع وجود قوة استراتيجية رادعة لديها فإنها عندما تحقق ذلك ستشعر بأنها قادرة ليس فقط على الاستغناء عن القواعد الأمريكية الموجودة في أراضيها بل كذلك الاستغناء عن المظلة الأمريكية^{٣٢}. أي إن الدول الأوروبية ترى إن الوزن الأوروبي وقياسه ودرجة نجاحه سيعتمد على مدى قدرة أوروبا على القيام بدور عالمي مستقل عن التحالف الغربي الأطلسي لاسيما عندما يكون هناك رغبة وطموح أوروبي في الاستقلالية والذي سيكون بالضرورة غير متطابق مع المصالح الأمريكية الأطلسية بشكل كامل لاسيما وإن أوروبا قد تمكنت من تحقيق تطورات وإنجازات ليست بالقليلة^{٣٣}. وكل ذلك بالطبع سيحتاج إلى إرادة أوروبية غير عادية لتحقيقه والوصول إلى هذه المرحلة، فهل تملك أوروبا تلك الإرادة وتلك القوة العسكرية والدفاعية؟.

ثالثاً: التطبيقات العملية للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية المستقلة والمشاركة:

(٢) نصت المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي: على أن أي هجوم على أي من أعضائه في أوروبا وشمالها يعتبر اعتداء على جميع الأعضاء. روي مكريديس، السياسة الخارجية الفرنسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

^{٢٩} د. كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي التوسع نحو الشرق الحواص الجنوب والأمن الدولي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس - الجماهيرية العظمى، طبع نشر توزيع مجموعتي العربية، القاهرة، ص ١٩٨.

^{٣٠} د. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨.

^{٣١} اليسون جي بيلز، م - دمة - عالم أبحاث الأمن والسلام في منظور أربعين عاماً، من كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

^{٣٢} جورج ليختهم أوروبا الجديدة حاضرها ومستقبلها، ترجمة: محمود حسن إبراهيم، ١٩٦٦، ص ٣٧.

^{٣٣} د. نادية محمود محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

ما بدأت الحروب والصراعات العسكرية التي نتجت عن انفصال وتفكك الجمهوريات اليوغسلافية أضحت قضية الدفاع العسكري والسياسة الخارجية الموحدة من الضرورات والحاجات الملحة أمام الدول الأوروبية أي إن الاتحاد الأوروبي لم يعد يرى فيها ترفاً أو اموراً ثانوية^{٣٢}. فيهدف ظهور سياسته الدفاعية والعسكرية بشكلها الفاعل والمستقل ونتيجة للأحداث الدولية التي مرت بالاتحاد الأوروبي والتي أحس خلالها بعجزه عن أداء دور عسكري ودفاعي مستقل ومنها أزمة وحرب كوسوفو التي تولى إدارتها وقيادتها حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدرك الاتحاد الأوروبي ضرورة التحرك الفعلي والعملي في هذا الجانب فقام بإنشاء دائرة متخصصة بشؤون السياسة الخارجية والأمن أكلت إدارتها إلى خافيير سولانا الأمين العام الأسبق لحلف شمال الأطلسي، إذن فقد كانت الحرب في البلقان الكاشف والمفصح لمدى وكيفية سيادة الأوروبيين على أمن القارة الأوروبية وظهور الأصوات القلقة من السيطرة الأمريكية - على الرغم من ضعف تأثيرها - الداعية إلى إنشاء جيش أوروبي موحد وتوحيد الصناعات العسكرية الأوروبية وإنتاج الأسلحة المناسبة للتدخل السريع^{٣٣}. بل وإنشاء قوات للتدخل السريع والتي تم تأسيسها بالفعل كما ذكرنا آنفاً. إذ إن التدخل السريع في حالات إدارة الأزمات وصنع السلام يعد واحداً من أبعاد العمليات العسكرية لقوات التدخل السريع وحفظ السلام الأوروبية والتي أكلت إمرة العمليات فيها أساساً وبشكل مؤسسي إلى اتحاد غرب أوروبا^{٣٤}. الذي مثّل الرادع العسكري للاتحاد الأوروبي فحتى قبل إنشاء قوات التدخل السريع الأوروبية لعب اتحاد غرب أوروبا على الصعيد العملي والتطبيقي دوراً في أزمة الخليج من خلال تنسيق أساطيل الدول الأعضاء من أجل فرض الحظر على العراق وكذلك كان الإطار الثاني للتنسيق بين الجيوش الأوروبية الموجودة في الخليج العربي وذلك لمرافقته لمؤسسات حلف شمال الأطلسي^{٣٥}.

فكانت الجهود الأوروبية الرامية نحو إعادة تحديد دور ومكانة الاتحاد الأوروبي لبناء مظهر استراتيجي الفرصة السانحة لتفعيل سياسته الخارجية والأمنية المشتركة الذي يطمح إلى تحقيقها لاسيما وإن المبادرات المشتركة المتفق عليها والمطروحة من قبل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة الخاصة بالأمن والدفاع الأوروبي تقدم الوعود والطموحات الأوروبية بتعزيز جديد وتطوير مستمر لهذه المشاريع^{٣٦}. لاسيما وإن الاتحاد الأوروبي يسير باتجاه تجاوز العقبات والموانع التي تقف في طريق إيجاد سياسة الأمن والدفاع الأوروبي، فقد تمكن الاتحاد الأوروبي من إثبات قدراته العملية كنجاحه في قيادته في أول عملية عسكرية له بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٣ وهي عملية كوندورديا في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، ولم يقف الاتحاد الأوروبي عند تلك العملية بل كانت المنطلق لعمليات لاحقة حيث تبعتها وفي

^{٣٢} هـ م الكيلاني، التطورات العالمية التطورات العسكرية، من كتابها الأمة العربية، المؤتمر الدولي العربي العاشر، الوثائق والبيانات، نيسان/أبريل ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، أيلول /سبتمبر ٢٠٠٠، ص ١٦١ - ١٦٢.

^{٣٣} د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٩.

^{٣٤} د. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٧.

^{٣٥} د. محمد مصطفى كما - د. فؤاد نهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.

^{٣٦} د. دناوي، - و. د. ز. سلواتشوفسكي، المنظمات والعلاقات الأورو- الأطلسية، من كتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، ٢٠٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، المعهد السويدي بالإسكندرية، الطبعة الأولى، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤، ص ١٢٤ - ١٢٥.

أيار - حزيران ٢٠٠٣ عملية ارتيمس التي قرر فيها إرسال قوة حفظ سلام إلى الكونغو بقيادة فرنسية وبقوة ١٤٠٠ عنصر أي باستقلال أوري كامل - مقارنة بكونكورديا التي أسندت بدعم أطلسي - فكانت عملية ارتيمس أول اختبار وأول تطبيق عسكري فعلي أوري مستقل لقوة أوروبية تنتشر خارج أوروبا وتستجيب بشكل سريع وفعال لطلب الأمم المتحدة من أجل تقديم العون في الأزمات . كما وقام الاتحاد الأوري بإطلاق مهمة شرطة في البوسنة والهرسك في ١ كانون الأول ٢٠٠٣ ، ووافق على مهمة أخرى للشرطة وهي عملية بروكسيما وبدأت أعمالها في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٣ في مقدونيا استكمالاً لعملية كونكورديا العسكرية ، ومع بدء واستمرار الاتحاد الأوري بالتطبيق العملي للعمليات العسكرية بقي يطور قدراته العسكرية والدفاعية إذ اتفق وزراء الاتحاد الأوري على وجوب انتقال مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية إلى إنشاء عشر مجموعات من المشاريع تعمل على ملء الفجوات في القدرات العسكرية بشكل تدريجي ، كما وأعلن عن إنشاء وكالة أوروبية للقدرات وعمليات التسليح^{٣٩} . إذ إن السياسة الدفاعية الأوروبية تغطي مجالات واسعة تظهر في التصنيع الحربي كمجموعة التسليح لغرب أوروبا والعمل الجماع في مشاريع تصنيع مشتركة مثل الطائرة النفائثة الأوروبية (بيرو فايتر) وطائرة النقل الاستراتيجي (إيه ٤٠٠) وغيرها من المشاريع^{٤٠} . كما تم الاتفاق على إنشاء خلية تخطيط عسكرية للاتحاد الأوري بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا^{٤١} .

ومن خلال سير العمليات العسكرية الأوروبية يمكن ملاحظة إن العمليات بدأت تأخذ أبعاداً أكثر عمقاً وتخصصية واستقلالية حيث توضح موافقة واستعداد حلف شمال الأطلسي مع الاتحاد الأوري لتسليم مهمة قوة الاستقرار (S- FOR) إلى الاتحاد الأوري في نهاية عام ٢٠٠٤ والتي تعد المهمة العسكرية الأصعب بالنسبة للأوروبيين^{٤٢} . وجاء بعدها انطلاق عملية ألثيا (ALTHEA) التي يسعى خلالها الاتحاد الأوري إلى منع وردع الاعتداءات ودعم ومساندة عملية بناء السلام والأنشطة المدنية التي يجريها إلا إن هذه العملية كانت مسندة بموجودات الناتو واستشاراته. أما مدنياً فقد أطلق الاتحاد الأوري القاعدة القانونية لمهمة (EJUST-THEMIS) في جورجيا في ١٦ تموز ٢٠٠٤ . وقد قام بتخطيط مهمة أخرى للشرطة في كينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في بدايات عام ٢٠٠٥^{٤٣} . والجدير بالذكر إن الاتحاد الأوري قد صاغ سياسته الجديدة الخاصة بأفريقيا والتي تهدف إلى إنشاء برنامج تدريبي طويل الأجل واسع الأغراض في أفريقيا^{٤٤} . فإرسال الاتحاد الأوري لممثلين

^{٣٩} بيا دانواي - وزدزسلولاتشوفسكي ، المنظمات والعلاقات الأورو- الأطلسية ، الكتاب السنوي ، ٢٠٠٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ - ١٣١ .

^{٤٠} د . محمد قدرى سعيد ، السياسة الدفاعية الأوروبية رؤية من الجنوب ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ٢٠٠٢ ، (انترنت) .

^{٤١} محمد أحمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره .

^{٤٢} بيا دانواي - وزدزسلولاتشوفسكي ، المنظمات والعلاقات الأورو- الأطلسية ، الكتاب السنوي ، ٢٠٠٤ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

^{٤٣} بيا دانواي - وزدزسلولاتشوفسكي ، الأمن والمؤسسات الأورو- أطلسية ، من كتاب : التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الأولى ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

^{٤٤} بيا دوناي - وزدزسلولاتشوفسكي ، الأمن الأورو- أطلسي والمؤسسات ، من كتاب : التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث

عنه إلى مناطق وبؤر الصراع والتوتر كأفغانستان ومنطقة البحيرات العظمى بأفريقيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا وكوسوفو والشرق الأوسط وجنوب القوقاز والسودان يعزز الرؤية الأوروبية بتركيز وتأكيدها نظرتها إلى مناطق الصراع والسعي لإنجاحها وتأكيدها الدور الأوروبي^{٤٥}. فإرسال الممثلين الأوروبيين الأوروبيين إذن مثَل خطوة عملية مستقلة عن الجانب الأمريكي - الأطلسي . فكلما زادت درجة الاندفاع الاستقلالي الأوروبي فإن هذا يعني توفر ورسوخ الإرادة الأوروبية بالعمل الاستقلالي والتي يقابلها وينتج عنها تطوير وتوسيع في القدرات والإمكانات العسكرية الأوروبية التي تنفذ العمليات العسكرية داخل وخارج أوروبا بشكل مشترك وموحد متجاوزة الخصوصيات القومية والخلافات السياسية ، بمعنى تحقيق إنفاق دفاعي كبير وفاعل للتغلب على جوانب الخلل الموجودة وتطوير جانب التعاون التسليحي وتنفيذ استراتيجية الأمن الأوروبي عسكرياً بأي شكل ، فقد خطط الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤ وعلى المدى المستقبلي للهدف الرئيسي لعام ٢٠١٠ التي يرمي فيه إلى تقوية نوعية للإمكانات الدفاعية وإدارة الأزمات من خلال إمكانية التبادل العملياتي وتضمين جوانب مدنية ومدنية - عسكرية وإمكانية الانتشار والاستمرار لتتمكن دول الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٠ من الرد بعمل سريع وحاسم ، إلى جانب القيام بعمليات نزع سلاح مشتركة وتقديم دعم لدول ثالثة في قتالها ضد الإرهاب وإصلاح قطاع الأمن حسب ما تقتضيه استراتيجية الأمن الأوروبية. وفي جانب دفاعي آخر ركز الاتحاد الأوروبي أيضاً على مجموعة القتال التابعة لوكالة الدفاع الأوروبية، ومجموعة القتال التابعة للاتحاد الأوروبي التي يسعى من خلالها إلى تحسين إمكاناته العسكرية، وترى الدول الأوروبية خاصة فرنسا والمملكة المتحدة اللتان بفكرة المجموعات القتالية بأن مجموعات القتال تلك الصغيرة الحجم والعالية الحركة والمرونة ستبشر بالتعاون المنظم في القضايا الدفاعية^{٤٦}. ولا تقتصر القوة الدفاعية الأوروبية على الميدان الأرضي وإنما في ميدان الفضاء إذ تتولى وكالة الفضاء الأوروبية وهي وكالة دولية حكومية أسست عام ١٩٧٥ وتضم سبعة عشر عضواً مسؤولية تنسيق برنامج الفضاء الأوروبي الرسمي وهي وكالة مستقلة عن الاتحاد الأوروبي بالرغم من إن كليهما وقَّع اتفاق إطار للتعاون^{٤٧}. إلا إنه لا توجد هيئة واحدة تتولى السياسة الفضائية الأوروبية إذ يوجد عدد من المؤسسات والبرامج والمشاريع التي تشارك فيها معظم أو كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهذه المؤسسات والمشاريع هي: المنظمة الأوروبية لاستغلال الأقمار الاصطناعية لرصد الأحوال الجوية ، ومركز الاتحاد الأوروبي للأقمار الصناعية وبرنامج غاليليو وهو من برامج الفضاء الجماعية الأوروبية المتعلقة بالأمن، كما ويوجد عدد من المرافق الفضائية الرادارية الأوروبية ، فالمساعي الأوروبية في مجال استخدام الفضاء لأغراض عسكرية ينم عن مغزى كبير ومطامع أوروبية مستقبلية في إطار تكامل الموجودات العسكرية الأوروبية الذي لا يزا في مراحلها الأولى

السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الأولى ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ١٢٣

^{٤٥} نفس المصدر أعلاه ، ص ١٢٣ .

^{٤٦} نفس المصدر السابق ، ص ١٤٩ - ١٥١ .

^{٤٧} تريزا هيتشنز - توماس فالاسيك ، البعد الأمني للجهود الجماعية الأوروبية في الفضاء ، من كتاب : التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، المعهد السويدي بالإسكندرية ، الطبعة الأولى ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٦ ، ص ٨٤٩ .

ولكن الواضحة والراسخة^{٤٨}. حيث يجري تطوير تصورات للعمل الجماعي في مجال الأنظمة العسكرية الفضائية مثل أقمار التجسس والاستطلاع والاتصالات والإنذار المبكر^{٤٩}.

أما في مجال إدارة الأزمات وهي الإدارة العملية والرئيسية لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية والتي تشهد نمواً مطرداً على الصعيد الجغرافي وعلى صعيد حجم التنوع إذ نرى تنفيذ الاتحاد الأوروبي لإحدى عشر عملية ومهمة لإدارة الأزمات في عام ٢٠٠٥ وكانت معظمها عمليات مدنية، أما إدارة الأزمات العسكرية وبشكل عن موارد حلف شمال الأطلسي فقد جرى أيضاً في عام ٢٠٠٥ ثلاث مناورات تدريبية، وفي نيسان ٢٠٠٥ قام الاتحاد الأوروبي بدراسة التعاون مع الأمم المتحدة (EST-05) في مثل تلك العمليات، وبين أيلول وتشيرين الأول نشر بعثة عسكرية مدنية استجابة للصراع العرقي في منطقة الصحراء، وبين تشيرين الثاني وكانون الأول اختبر الخطط العسكرية الخاصة بعملية (MILEX-05)، كما وبدأت وحدة التخطيط العسكري المدني بالاتحاد الأوروبي عملها في ربيع عام ٢٠٠٥. فكانت تلك التحركات الأوروبية تؤسس هامش من القلق الأمريكي من القدرات الدفاعية الأوروبية المطورة، كما إن أي نجاح فعال يحققه الاتحاد الأوروبي في أزمة دبلوماسية من الممكن أن يهدد محاولات حلف شمال الأطلسي لاستعادة دوره كمركز مختص ومسيطر على المسائل الأطلسية الرئيسية خاصة وإن الاتحاد الأوروبي قد أخذ بعض مهام السلام الأوروبية من حلف شمال الأطلسي، ويسعى للمطالبة بمتابعة مشتركة لعمليات نزع السلاح ومحاربة الإرهاب، مع وجود الدعوات إلى منح الاتحاد الأوروبي المزيد من الخيارات الأمنية إلى جانب الخيارات العسكرية ومزيد من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرة حلف شمال الأطلسي^{٥٠}. وما يعزز ويثبت هذه التطورات الأوروبية هو التغيير الحاصل في مثلث العلاقات الأمريكية-الأطلسية-الأوروبية المتجه نحو الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ذلك الاتجاه وذلك الحوار الذي تلوح فيه احتمالية الاعتراف الأمريكي بالدور الأوروبي المتنامي في تأمين أمور أمنية، كما ويشير كذلك إلى التضاؤل البارز أو الإقلال من صنع سياسات حلف شمال الأطلسي، بمعنى إنه مثلما التعاون الأوروبي الأمريكي الأطلسي موجود فإن الانشاقات والخلافات فيما بينهم قائمة أيضاً، وقد كانت الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ والتباينات التي حصلت بين الطرف الأمريكي والطرف الأوروبي والتي كانت أحد العوامل المهمة والرئيسية لنضوج وتحرك الأمن الأوروبي^{٥١}. ولكن على حساب غزو واحتلال دولة أخرى وبدون إعارة أية أهمية لذلك إذ إن كل ما يهتم الاتحاد الأوروبي تحرر الأمن الأوروبي والمضني في توجهاته الاستقلالية المتمثلة بالمساعي والمبادرات والخطوات العملية الرامية إلى إظهار مزيد من الدور الدفاعي والعسكري الأوروبي المستقل، فالمصلحة الخاصة هي الدافع والمحرك لأي عمل أو تحرك بدون الالتفات أو النظر إلى مصالح الآخرين.

^{٤٨} نفس المصدر السابق، ص ص ٨٤٩ - ٨٦٧.

^{٤٩} محمد قدرى سعيد، مصدر سبق ذكره.

^{٥٠} با دوناي - وزديسلولاتشكوفسكي، الأمن الأوروبي - أطلسي والمؤسسات، الكتاب السنوي ٢٠٠٦،

مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٧ - ١٢٤.

^{٥١} نفس المصدر أعلاه، ص ١١٦.

من كل ذلك يتبين إن الاتحاد الأوروبي وخاصةً بعد غزو واحتلال العراق قد قطع أشواطاً ليست بالقليلة وقام بمجهودات غير عادية خاصة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ لاستعادة وحدته وتبني عقيدته الاستراتيجية المستقلة الخاصة والتخطيط لمجموعة فريدة وجديدة من وحدات الرد العسكري السريع من مصادره الخاصة والقيام بتدخلات عسكرية أوروبية لأول مرة بدون تدخل أو مساعدة أمريكية أطلسية^{٥٢}.

رابعاً: محدودية وضعف التحرك الدفاعي والعسكري الأوروبي المستقل:

بعد أن أطلقت دول الاتحاد الأوروبي مشروع سياسة الأمن والدفاع الأوروبية نجد إن ذلك البعد الأمني والدفاعي الأوروبي ومراحل بناءه لا يزال في مراحله الأولى، فبينما تحتاج أوربتا للكثير من النقاط والمسائل في الجانب الأمني نراها تتحرك بحذر وبخطى متأنية إزاء المسؤوليات المشتركة المطلوبة في هذا المجال ((الأمني)) إذ إن تجربة الاتحاد الأوروبي لا تزال محدودة ومعرضة لظروف ومتغيرات سياسية داخلية وخارجية^{٥٣}، تعمل أحياناً على الحد من حركته بمعنى إن سياسة الاتحاد الأوروبي في قضايا الدفاع لم تستطع حتى الآن أن ترسم لنفسها مسالك واتجاهات واضحة ومعتمدة ومتفق عليها تكون لها المنطلق لوضعها بشكل قطب رئيسي منافس على الصعيد العالمي^{٥٤}. إذن فالضعف ومحدودية التحرك الأوروبي ناشئ عن خوف وقلق داخلي بيني - أي بين الدول الأوروبية نفسها - وخوف وقلق خارجي هو القلق الأمريكي - الأطلسي، فكيف تجسد ذلك الضعف والعجز الأوروبي ؟

فعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها كانت الدول الأوروبية قد أصابها الدمار الشديد فتراجع دورها الإقليمي والدولي لانشغالها بإصلاح أوضاعها فنتج عن ذلك أن أدركت الدول الأوروبية ونتيجة لأوضاعها تلك أنه من الصعب اعتمادها على ذاتها في بناء أمنها فلجأت إلى الاعتماد على قوة خارجية تدافع عنها وتستكمل منظومتها الأمنية والتي تجسدت في تلك المرحلة بنظام القطبية الثنائية أي بالتوجه للاعتماد على أحد القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أي انقسام الدول الأوروبية إلى فريقين شرقي وغربي^{٥٥}. إذن ففي ظروف الحرب الباردة تلك وتحديداً في فترة الخمسينات من القرن العشرين نلاحظ إن مشروع الجماعة الدفاعية الأوروبية المطروح من قبل فرنسا عام ١٩٥٤ لم يرَ النور مما جعل طرح المسألة الدفاعية يدور في حلقة مفرغة من النقاشات^{٥٦}. فاندماج دول الاتحاد الأوروبي ووحدته وسياساته في كافة المجالات تتأثر وتعتمد على متغيرات نابذة من تجربة الاتحاد الأوروبي ذاته، فتتظيمه وتعزيز سياساته يتوقف على مدى الاتفاق في الأهداف والتوجهات والرؤى البينية الأوروبية والتي تتباين بين دولة عضو وأخرى هذا على صعيد التحديات

^{٥٢} اليسون جي . كي . بايلز ، الأمن العالمي في عام ٢٠٠٥ ولاروس العراق ، مجلة المست ب العربي ، العدد (٣٢٣) كانون الثاني - يناير ٢٠٠٦ السنة ١٠ امنة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ص ٣١ .

^{٥٣} بيا دانواي - وزدزسلولا تشكوفسكي ، الأمن والمؤسسات الأوروبي - أطلسية ، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧ .

^{٥٤} عامر علي راضي العلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ .

^{٥٥} نجوان عبدالمعبود الأشوش ، تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية وتوسع الاتحاد الأوروبي: ملاحظات أولية ، مجلة السياسة الدولية ، يوليو ٢٠٠٤ ، (انترنت) .

^{٥٦} د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

الداخلية أما على صعيد التحديات الخارجية فلقد أثرت تلك التحديات على درجة التفاوض حول شكل ومستقبل البناء الأوروبي وكان من أهمها ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والتي أوجدت وعكست مرة أخرى انقسامات داخلية بين الدول الأوروبية ما بين دول ذات توجهات وميول أطلسية أمريكية وأخرى ذات توجهات وميول استقلالية^{٥٧}. فمثلاً نجد الدبلوماسية البريطانية قد اعتبرت اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي والتزامها بالدفاع عن أوروبا الغربية نصراً لها فوصف أحد الدبلوماسيين البريطانيين حلف الأطلسي (بأنه في وجه من وجوهه أوج لتطور السياسة البريطانية على مدى نصف قرن)^{٥٨}، وعلى العكس من ذلك بالطبع تقف السياسة الفرنسية^{٥٩}. أي إن درجة تنسيق وتنظيم السياسة الدفاعية الأوروبية كانت تصطدم بمعارضة بعض الدول التي وجدت في ارتباطها بحلف شمال الأطلسي أكثر أمناً وضماناً وحماية لها انتماؤها الأوروبية المستقلة، مما أدى إلى تحجيم منظمة اتحاد غرب أوروبا التي كان من المفروض أن تكون هي المسؤولة عن تنسيق وتنظيم السياسة الدفاعية الأوروبية بسبب تفوق قوة وإدارة حلف شمال الأطلسي عليه^{٦٠}. إذ إن اتحاد غرب أوروبا لم يكتسب منذ البداية أهمية كبيرة في الحفاظ على الأمن الأوروبي لوجود حلف شمال الأطلسي الذي كان له الدور الأول قبل وبعد الحرب الباردة كمنظمة أساسية في الدفاع عن الدول الأوروبية بالرغم من محاولات اتحاد غرب أوروبا في الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية الأوروبية^{٦١}. والذي أنشئ كمنظمة تنسيق دفاعي سبقت حتى حلف شمال الأطلسي إلا إن الاتحاد لعب دوراً هامشياً في ميدان تنسيق السياسات الدفاعية^(٦٢) فبذلك يبدو إن اتحاد غرب أوروبا وكأنه منظمة أطلسية التكوين والتوجه منذ البداية ولا يمتلك الصلاحيات والسلطات فيفصح عن ضعفه كمنظمة وبالتالي سيضعف من سياسة الدفاع الأوروبية^{٦٢}. ولم يقتصر ضعف التحرك الأوروبي على القصور في دور اتحاد غرب أوروبا بل إن السياسة الدفاعية الأوروبية عرقلتها قضية الاختلاف والتباين في التوجهات الفرنسية والبريطانية حول خطوطها الرئيسية، فبينما تجد فرنسا إن ظهور سياسة دفاعية وأمنية أوروبية سيدعم ويحسن التحالف عبر الأطلسي بشكل أكثر توازن وقوة ترى بريطانيا إنه في حال أظهرت أوروبا قدرة جادة على إدارة شؤونها الدفاعية والأمنية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح في عزلة وربما قد ينهار الناتو^{٦٣}.

وعليه نجد تعدد وتجمع العديد من العقبات والعراقيل الكابحة لتكوين سياسة دفاعية أوروبية وتشكيل قوة عسكرية أوروبية بل إن فكرة تشكيل تلك القوة العسكرية بالرغم من قدمها فإنها لم تنزل في بدايات تكوينها نتيجة المشكلات والاختلافات التي يعانيتها الاتحاد الأوروبي ولاسيما في الشؤون الأمنية

^{٥٧} د. نادية محمود محمد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١ - ٢٦٣.

^{٥٨} ليون أبشتاين، السياسة الخارجية البريطانية، من كتاب منهاج السياسة الخارجية في دول العالم، إشراف روي مكريديس، ترجمة: د. حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٦٦، ص ١١٤.

^{٥٩} د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

^{٦٠} م. هبب بشير عذاب، الاتحاد الأوروبي وأثره في صنع القرار السياسي التركي تجاه الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة ب. داد، مركز الدراسات الدولية، ب. داد، ٢٠٠٦، العدد ٩٠، ص ٢٢.

^{٦١} د. محمد مصطفى كما - د. فؤاد نهرا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.

^{٦٢} د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٣.

^{٦٣} محمد أحمد مطاوع، مصدر سبق ذكره.

إلى جانب المتغيرات الدولية المؤثرة منذ بدايات التسعينات وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي ووجود قوة ودور حلف شمال الأطلسي ، واتجاه الدول الأوربية نحو تقليص ميزانياتها الدفاعية في حين إن أمر تشكيل القوة العسكرية الأوربية يستلزم تحديد الوسائل العسكرية والتسلحية لهذه القوة الجديدة وتوحيد وتكامل خطط التصنيع العسكرية وتحديد مصادر التمويل ونسبه بين الدول^{٦٤}. حيث حذر أمين عام حلف شمال الأطلسي جاب دي هوب شيفر في عام ٢٠٠٥ الحلفاء الأوربيين من استمرار الاتجاه التنازلي العام في ميزانياتهم الدفاعية وحضهم على إنفاق المزيد على تحويل قدرات دفاعية إقليمية قديمة إلى قوات أكثر حركية وأسهل انتشاراً ، كما واقترح عليهم وجوب زيادة الدول الأعضاء لعدد الأنشطة العملية الممولة بشكل مشترك لتقاسم أعباء التكاليف بشكل أفضل وعدم ثني أي عضو عن المساهمة بجنود على أساس الكلفة الاقتصادية^{٦٥}. وكل ذلك يعود إلى أن مسألة عدم كفاية القدرات العسكرية مستمرة في تعقب وكذلك تعثر سياسة الدفاع والأمن الأوربي كونها لم تحرز تقدماً ملموساً في توفير متطلبات القدرات الحالية لتصل إلى (الهدف الأسمى بحلول عام ٢٠١٠) بسبب استمرار تطبيق دول الاتحاد الأوربي لميزانيات متقشفة واستمرار إتباع كل دولة لأولوياتها الوطنية الداخلية ، وإلى جانب مسألة التمويل هذه فهناك أيضاً تحدي آخر يتمثل في مسألة الرغبة الدبلوماسية للدول الأوربية الأعضاء المشاركة في أن تطبق بشكل مثالي عمليات التعاون الدفاعية والعسكرية الأوربية^{٦٦}. وعليه فقد تعرض التعاون السياسي الأوربي إلى انتقادات معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ كونه أوجد دبلوماسية تقتصر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة^{٦٧}.

وعلى الصعيد التطبيقي نلاحظ محدودية التحرك الأوربي من خلال النتائج التي وصل إليها فهذا المجال ففي حرب الخليج ظل الاتحاد الأوربي يعتمد على التنسيق العسكري الذي قدمه له حاف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية^{٦٨}، في الوقت الذي كان يطمح إلى دور أكبر يحقق استقلالته الدفاعية بدون الاهتمام بعلاقاته الدولية أي علاقاته مع العراق . أما العمليات في كوسوفو فقد أوضحت هي أيضاً حقيقة ومدى الاستعداد الأوربي للنهوض بالدور العسكري والدفاعي والأمني أثناء الأزمات إذ تعثر الأوربيون في أداء مهماتهم إذ أظهرت تلك العمليات إن القوات الأوربية ليست جميعها على مستوى واحد من الجاهزية والكفاءة والامكانيات لمواجهة التحديات وللقيام بالمهام العملياتية ولذلك استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من العمليات على مستوى منظومات الأسلحة الجوية المتطورة ، فأتضح بذلك حالة عدم التوازن بين أدوار الدول الأعضاء الأمر الذي يبعث على الخلاف في العلاقات الأطلسية فبينما كان من الممكن أن يتغلب الأوربيون على الجوانب المؤسسية والتنظيمية من أجل الخروج بكيان أمني ودفاعي أوربي إلا إن مسألة الفجوة في القدرات كما يتطلبها الواقع الأمني الجديد لم يبدو إن الأوربيين قادرين على ردمها مما يبقي حالة

^{٦٤} هير م الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣ .

^{٦٥} بيتر ستالينهايم-داميان بروشارت-ووبي اوميتوغن - كاتالينا بيردومو ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، مصدر

سبق ذكره ، ص ٤٨٤ .

^{٦٦} بيا دوناي - وزديسلو لاتشكوفسكي ، الأمن الأورو- أطلسي والمؤسسات ، الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ،

مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ - ١٢٦ .

^{٦٧} دهمحمد مصطفى كما - د. فؤاد نهرا ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٩ .

^{٦٨} نفس المصدر أعلاه ، ص ١٣٩ .

عدم التوازن قائمة^{٦٩}. كما إن قصور اتحاد غرب أوروبا في تلبية الالتزامات العسكرية لعمليات الأمن سوف يدفع بالأوروبيين إلى الاستجداد بالولايات المتحدة الأمريكية^{٧٠}. إذن فقد أدركت أوروبا وحتى منذ حالة أزمة البوسنة والهرسك عام ١٩٩١ وكذلك حالة كوسوفو عام ١٩٩٩ إنها ستظل عاجزة تماماً عن التحرك العسكري الإقليمي المستقل مالم تمتلك القدرات العسكرية المستقلة الخاصة بها ويكون قرار تحريكها واستخدامها أوروبياً خالصاً وهو ما يحتاج إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة تحدد الإطار العام للمهام المختلفة والهياكل الواضحة^{٧١}. وهنا نلاحظ إنها - أي الدول الأوروبية - قد وضعت أمامها العجز التام أمام إمكانية التحرك مع إنها تعرف وتدرك الأسباب وراء ذلك العجز ولا تقدم بإرادة كاملة على التغلب عليه ، إذ نجد الاستمرار في عدم التجانس الأوروبي في مسألة الأمن والدفاع فبينما لا يجذب البريطانيون أي مشروع يضعف الصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ويخشون تزايد الضغوط الداخلية الأمريكية على الإدارة الأمريكية لتقليص وجودها العسكري في أوروبا والعودة إلى التشديد على ضرورة تحمل الأوروبيين أعباء الدفاع وتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية ، نرى إن فرنسا من أكثر الدول الأوروبية المتحمسة لقيام كيان أمن ودفاع أوروبي كونها قوة نووية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وتمثل قوتها هذه عامل ردع في الأمن الأوروبي ، كما ترى إن غياب التهديد السوفيتي وتناقص الاهتمام الأمريكي بالأمن الأوروبي ربما يفضي إلى شل حركة أوروبا في مواجهة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها ، كما إنها تريد أن يكون تكاملها الاقتصادي والسياسي متبوع ومكمل بتكامل أمني ودفاعي وعسكري مستقل^{٧٢}. وكل ذلك سيرسخ ويزيد من عدم الاتفاق السياسي والأمني والدفاعي الأوروبي البيني ، إذ إنه حتى لو كان هناك قدر أو هامش من التوجه الأوروبي نحو سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوروبي فإنه في حقيقته توجه محدود جداً وغير ذي أثر في ضوء الاختلافات الأوروبية وعليه سيكون هناك غياب واضح وجلي لأدوات الفعل الخارجي الجماعي ولاسيما العسكري المستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية^{٧٣}.

إذن وعلى الرغم من استقرارية البيئة الأمنية الأوروبية الجديدة إلا إن مهمات مواجهة التحديات وإدارة الأزمات وحفظ السلام كانت ولا تزال من الأمور المقلقة لأوروبا هذا إلى جانب عدم انساق وملثمة القابليات الأوروبية مع التطور الحاصل والثورة في الشؤون العسكرية من حيث التنظيم والتقانة^{٧٤}. كل ذلك يبقى الضعف ومحدودية التحرك الأوروبي الدفاعي والعسكري قائماً إلى أمد غير معلوم إذا ما بقيت الأوضاع والآراء الأوروبية على حالها .

بعد التعرف على الوضعية التي تبقي أوروبا في ضعف ومحدودية دفاعية وعسكرية ربما يطرح التساؤل الذي يقول كيف حقق الاتحاد الأوروبي لكل تلك التطبيقات العملية التي ذكرناها آنفاً مع وجود والدوافع التي تدفعه إلى تحقيق كل ذلك؟ إن كل تلك الدوافع والتطبيقات العملية الدفاعية

^{٦٩} د. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٦ - ٢٠٨ و ص ص ٣٠٩ - ٣١٠.

^{٧٠} نفس المصدر أعلاه ، ص ٢٠٩ .

^{٧١} لجوان عبد المعبود الأشو ، مصدر سبق ذكره .

^{٧٢} د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

^{٧٣} د. عمرو حمزاوي ، الاتحاد الأوروبي إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة ، إسلام أون لاين . نت ، (إنترنت) .

^{٧٤} د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٧ .

والعسكرية الأوربية لم تكن إلا بدايات ومحاولات أحياناً تكون مستقلة وأحياناً أخرى تكون مدعومة من حلف الناتو مدفوعة بالطموحات والرغبة الأوربية لتحقيق ذلك ومصطدمة بالخلاقات الأوربية والقدرات المحدودة، فريثما تحقق تلك الرغبات والطموحات الأوربية وما بين تلك الدوافع من جهة والعقبات والعراقيل من جهة أخرى تقف السياسة الدفاعية الأوربية عند مستوى التوازن الدفاعي والعسكري مع حلف شمال الأطلسي وهو ما سنخرج عليه في المحور التالي.

خامساً: التوازن الدفاعي والعسكري الأوربي مع حلف شمال الأطلسي:

لم تتمكن الدعوات الأوربية المطالبة بالاستقلال الأمني والدفاعي من المضي في تنفيذ خططها وسياساتها ودعواتها وذلك لمواجهتها بقوة التهديد السوفيتي تجاهها خلال مرحلة الحرب الباردة مما أدى إلى غلبة ورجحان رؤية الدعوات التي تطالب ببقاء واستمرار العلاقة الخاصة والمميزة بين أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي على رؤية الدعوات المطالبة بأن تكون التجربة التكاملية الأوربية متكاملة في كل الميادين والأطر بحيث تشمل الإطار الأمني الدفاعي والعسكري المستقل وأن يكون ممثلاً على الصعيد المؤسسي ، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وغياب ذلك التهديد للأمن الأوربي وتوسع الاتحاد الأوربي نحو الشرق وبداية حصول تغيير في معادلة الأمن الأوربي بعد التطورات التكاملية السياسية والاقتصادية والمالية التي حققها^{٧٥}، لم يتمكن الاتحاد الأوربي أيضاً من أن يكون حر وظيف في تنفيذ سياساته الأمنية الدفاعية والعسكرية وذلك بسبب التطورات التي أدخلها حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة والتي جعلت الحلف بدوره القديم والحديث ملتقى للسياسات الدفاعية للدول الأعضاء في الدفاع عن دولهم ومنطقتهم الإقليمية والدفاع عن مصالحهم إقليمياً وعالمياً^{٧٦}.

وإذا عدنا إلى الجانب الأوربي ذاته نجد إنه ومن جهته لم يبلور مدركات أمنية دفاعية وعسكرية أوربية مستقلة وبالشكل الذي يمكن معه الحديث عن سياسة دفاعية وعسكرية أوربية وأمن أوربي مستقل إلا في العقد الأخير من القرن العشرين وبشكل أولي وابتدائي ونسبي لا يعم عليه بالرغم من محاولاتها القديمة والمبكرة ، إذ كانت تعول على المظلة الأمنية والدفاعية والعسكرية الأمريكية للحفاظ على أمنها الذي يشكل جزء لا يتجزأ من الأمن الأطلسي المشترك بعد تأسيس حلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٤٩^{٧٧}. إذ إن الرؤية الأمريكية تجد أن أوربا لا هي في حاجة إلى ولا هي تستطيع مواجهة تكاليف قوات ذرية خاصة بها - وحتى بالنسبة للقوات التقليدية وليس فقط الذرية - لاسيما وإن تلك الرؤية لا تزال هي المتغلبة إلى حد الآن^{٧٨}. حتى إن بيان أوتواوا حول العلاقات الأطلسية في ١٩ حزيران ١٩٧٤ كان بمثابة ميثاق أطلسي جديد يؤكد تفوق الدور الأمريكي ، حيث أقر بضرورة التزام الحلفاء بالتشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية ليس حول سياسات التحالف المباشرة

^{٧٥} د. حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٥ .

^{٧٦} د. جهاد عودة ، الأسس العسكرية لتوجهات حلف ((الناتو)) إزاء الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، يناير ٢٠٠٥ ، (انترنت) .

^{٧٧} د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ .

^{٧٨} جورج ليختهم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

فقط ولكن حول مناطق أخرى من العالم أيضاً^{٧٩}. إذ مارست الولايات المتحدة الأمريكية سيطرة محكمة على شؤون التحالف الغربي في مرحلة الحرب الباردة وبعد أن انتهت وشرعت الدول الأوروبية نحو بناء تكاملها الاقتصادي وتوجيه سياساتها الخارجية بشكل أكثر استقلالاً وفاعلية في المواقف الدولية نجد إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشجع كثيراً حركة التكامل الأوروبي من أجل أن لا تتحول إلى قوة دولية مؤثرة وكأنها لا تسمح لأوروبا بالاستقلال عن الإدارة الأمريكية^{٨٠}. وبعد المسار التطوري الذي سار به الاتحاد الأوروبي وتحقيقه لدور إقليمي وعالمي وتمتعه بشئ من الاستقلالية عن السياسة الأمريكية قررت الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية إن الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة تقوم على أساس منع ظهور أي منافس جديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والإبقاء على الوضع الجديد الذي يضمن لأمركا مكانة مميزة ، وإن العلاقات الأمريكية الأوروبية هي علاقات غير متكافئة تمارس من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية قدراً من السيطرة على أوروبا^{٨١}.

والى جانب غلبة وتفوق الجانب الدفاعي والعسكري الأطلسي والأمريكي على نظيره الأوروبي فإننا إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية التوازن والشراكة وليس فقط التفوق نجد إن هذا التوازن متفق عليه إلى حد ما من قبل الطرفين ففي قمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في روما في ٨ - ٩ تشرين الثاني ١٩٩١ وبعدها بقليل في قمة ماسترخت للاتحاد الأوروبي ما بين ٩ - ١١ كانون الأول ١٩٩١ للإتفاق على الخطوات النهائية لإعلان الوحدة الأوروبية نجد إن كلاهما قد توصلتا إلى تحديد الأسس التي يركز عليها الإطار الأمني لأوروبا من خلال وجود واستمرارية رابط التعاون بين الأجهزة العسكرية لدول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بشكل تكميلي من أجل النهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق إمكاناتها لتتفق ومتطلبات النظام الدولي الجديد كما يرى الطرفان^{٨٢}، وجاءت وثيقة واشنطن الاحتفالية بالذكرى الخمسين لتأسيس حلف شمال الأطلسي لتكرس الشئ ذاته إذ حددت المهمات الجديدة للحلف وأكدت على الشراكة الأورو - أطلسية في إدارة الأزمات حتى إن خافيير سولانا الأمين العام الأسبق لحلف شمال الأطلسي ومنسق السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي عدّ ذلك هو الأساس والمرتكز لأهمية تطور الهوية الأوروبية للأمن والدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي، إذن فما وضعته قمة واشنطن لحاف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٩٩ من نص واضح وصريح قد تحول إلى مبدأ ملزم وهو بناء هوية أوروبية للدفاع والأمن داخل الناتو، فكل العمليات كالحق في التدخل خارج المناطق المحددة له وكل العمليات العسكرية الأوروبية في البلقان أو في أفريقيا يقع ضمن هذا الإطار والمهام الجديدة ومن خلال استخدام ما يوفره الناتو من إمكانيات عسكرية ولوجستية . وتأسيساً على ما تم إقراره جاءت قمة كولون الألمانية في حزيران ١٩٩٩ وقمة هلسنكي الفنلندية في كانون الأول ١٩٩٩ لتضع

^{٧٩} د. نادية محمود محمد مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٠ .

^{٨٠} م. دعامر كامد أحمد ، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الحرب الأمريكية على العراق وتداعياتها على البيئة الأوروبية ، دراسات دولية ، العددان الحادي والثاني ، لا ون والي لال ون ، أيلو - كانون الأو ٢٠٠٦ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة ب. داد ، مركز الدراسات الدولية ، ب. داد ، ص ١٧٨ .

^{٨١} د. علي الحاج ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ .

^{٨٢} د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة ، إذ تم تعيين منسق أعلى للسياسة الخارجية والأمنية وإنشاء اللجنة السياسية والأمنية وإنشاء اللجنة العسكرية الأوروبية وإنشاء المجموعة العسكرية الأوروبية^{٨٣}. فكل ذلك يعني إن الهوية الأوروبية الدفاعية والعسكرية المستقلة استقلالاً تاماً لا تزال غير مكتملة وغير ناضجة نظراً لما يحيط بها من محاور خلافية وصراعات واقعية وتباينات في الرؤى الدفاعية والعسكرية الأوروبية وأحياناً سكوت أوروبي حول بعض القضايا والنقاط من منطق الانتظار وعدم بدء أي طرف في الكلام أو التصرف فيكون هو المسؤول عن حدوث توتر أو أزمة وهو ما خبره وتعلمه الأوروبيون بعد الكثير من المواجهات التي خسرها من بادر بالتصعيد أو تقجير موقف خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية^{٨٤}.

لقد وجد هذا التوازن الدفاعي والعسكري الأطلسي - الأوروبي قبولاً وترحيباً واهتماماً من جانب الدول الأوروبية نفسها أي إنها لم تكن رافضة لمبدأ وآلية الناتو الجديدة ، و يتضح ذلك من خلال دعوة فرنسا إلى الهياكل العسكرية لحلف شمال الأطلسي والاتجاه المتوازن نحو تحويل اتحاد غرب أوروبا إلى الأداة العسكرية للاتحاد الأوروبي ، إي لم تجعل الدول الأوروبية من اتحاد غرب أوروبا حلفاً دفاعياً وعسكرياً أوروبياً مستقلاً بل جعلته جزءاً من الاتحاد الأوروبي ، وإحداث انسجام وتنسيق متكاملين بين اتحاد غرب أوروبا وحلف الناتو بتقسيم العمل والمسؤوليات والصلاحيات بينهما وتقود فرنسا والدول المتوسطية هذا التيار أي إدارة الدفاع الأوروبي في حلف شمال الأطلسي . أما ألمانيا فقد أكدت في الكثير من الأحيان إن حلف الناتو والوجود الأمريكي في أوروبا شرطان لا غنى عنهما للحفاظ على الاستقرار والأمن في أوروبا هذا على جانب دور مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي والأمم المتحدة ، إذن فقد تلاقت الرؤى الألمانية والفرنسية حول ضرورة الأمن الجماعي المشترك مع الاحتفاظ بمكانة ودور حلف شمال الأطلسي بل والأكثر من ذلك إن الدول الأوروبية الأخرى كهلندا وبريطانيا لم ترض بذلك فقط وذلك لتطابق واتفاق طروحاتها بشكل أكبر مع السياسة الأمريكية، إذ تجد بريطانيا إن حلف شمال الأطلسي يمثل الإطار الأمني والعسكري للأمن الأوروبي وإن الفيلق الأوروبي لا يمكن أن يكون بديلاً عن أمريكا وحلف شمال الأطلسي^{٨٥}. فنظراً لعدم اتفاق الدول الأوروبية على إيجاد صيغة لسياسة دفاعية وعسكرية أوروبية مستقلة فإن الرؤية الأمريكية تصف البيئة الأمنية والدفاعية الأوروبية والدولية الجديدة بأنها تستدعي تعزيز دور الأوروبيين في قضايا الدفاع ولكن يجب أن يبقى كل هذا في إطار حلف شمال الأطلسي ، بالرغم من الاعتراض الفرنسي الطموح على الرؤية الأمريكية على أمل إمكانية الوصول إلى أوروبية الدفاع الأوروبي بدل تركه أطلسياً تاماً أو أن يترك إلى احتمالات إعادة الهوية القومية كل حسب تقديراته الأمنية ، ولطن أمام التعثر الأوروبي فإن فرنسا أعربت عن استعدادها لأوروبية قدراتها النووية بجعلها ذراع للردع الأوروبي إلى جانب استعدادها للعودة والمشاركة في عمليات الناتو في الميدان الأوروبي^{٨٦}. بمعنى أمام محدودية القدرات العسكرية الأوروبية وعدم تمكن الجهود الأوروبية في إصلاحها وتحسينها لم يكن أمامهم سوى القبول بدور محدود ومباشر بالأمن أوروبياً وبدور أكبر في

^{٨٣} نفس المصدر أعلاه ، ص ص ١٢٧ - ١٢٩ .

^{٨٤} د. عمرو حمزاوي ، مصدر سبق ذكره .

^{٨٥} د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٥ - ٩٥ .

^{٨٦} د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٠ .

عمليات حلف الناتو مثل الحضور في هيكل القيادة الأطلسية قادة من قيادات اتحاد غرب أوروبا في منصب القائد العام للقوات الأطلسية أو يتناوب على قيادة الجناح الجنوبي لحلف الناتو قائد من الولايات المتحدة الأمريكية وآخر من اتحاد غرب أوروبا^{٨٧}.

فيبدو إن الدول الأوروبية لاتحمل أية خلافات فيما بينها حول كون الولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الاستراتيجي لهم وإن ما يوجد من خلافات هي خلافات طبيعية تظهر نتيجة لتشابك المصالح وتعقد العلاقات فيما بينهم^{٨٨}. إذ يدرك الطرفان - الأوروبي والأمريكي - إن مصالحهما الدفاعية العليا تستدعي رعاية العلاقات بينهما ، فدولياً لا تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق أهدافها بمفردها رغم قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، مقابل ذلك يعترف الأوروبيون بعدم قدرتهم على حل النزاعات والأزمات القائمة في أنحاء مختلفة من العالم بشكل فردي ودون التعاون مع الجانب الأمريكي الأطلسي^{٨٩} مما يقوي ويبقي علاقاتهما وارتباطاتهما قائمة ومستمرة ، فكل ذلك يؤكد الدور القيادي الأمريكي لحلف الناتو والوجود العسكري الأمريكي في أوروبا كونها عاجزة عن حل أزمة معقدة كأزمة كوسوفو بدون معارضة قيادات وقوات حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية^{٩٠}. وهذا ما أظهرته التطبيقات العملية لإدارة الأزمات بقيادة أوروبية والتي لم تحقق مبتغاها .

فالأمريكيون وفي إطار الأطلسي يبذلون الجهود للحيلولة دون انفصال الأمن الدفاعي الأوروبي عن حلف شمال الأطلسي الذي يسيطرون على قيادته وطاقاته^{٩١}. إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أوروبا موحدة ولكنها لن تقبل بإطار مستقل عن إرادتها وبدون المظلة الأطلسية^{٩٢}. وبذلك ستتحقق في علاقات الأمن الأطلسية حالة من العلاقة المتوازنة داخل حلف شمال الأطلسي وستكون المواقف الأمريكية والأوروبية مطمئنة للجميع^{٩٣}.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض أي استقلالية عسكرية أوروبية لاسيما إذا كانت تلك السياسة العسكرية الأوروبية المستقلة قد قامت بعمل عسكري دفاعي موازي لمهام حلف شمال الأطلسي لأن ذلك سيعني التقليل من قيمته أطلسياً والتهديد بانتهاهه مستقبلاً ، وتوضح ذلك عندما أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في زيارته لأوروبا في كانون الأول ٢٠٠٣ (بأن أمريكا لا تسمح لأوروبا القيام بأعمال تحسينات عسكرية كمنظومتها الدفاعية وإن عليهم بالمقابل تولي مهمة أفغانستان كاملة من خلال حلف شمال الأطلسي)^{٩٤}. واقعياً جاءت الحرب على أفغانستان وحتى الغزو الأمريكي المحتل للعراق لتكشف عن الحدود الفعلية للسياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية والدرجة التي تتمكن أوروبا فيها من التعبير فيها عن هويتها المستقبلية^{٩٥}. ونتيجة

^{٨٧} نفس المصدر أعلاه ، ص ١٩٢ .

^{٨٨} جوان عبد المعبود الأشو ، مصدر سبق ذكره .

^{٨٩} رائدة شبيب، بو يع د على أوروبا " زواج مصلحة "، إسلام أون لاين . نت، (انترنت) .

^{٩٠} هي م الكيلاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠ .

^{٩١} أحمد عبد الفتاح ، دافوس العسكري : التمرد الأوروبي الأمني على واشنطن ، إسلام أون لاين . نت ، (انترنت) .

^{٩٢} عامر علي راضي العلاق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٤ .

^{٩٣} د. كاظم هاشم نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

^{٩٤} مجما شديد ، مصدر سبق ذكره .

^{٩٥} د . ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٩ .

لذلك استمر التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وتخطيطهما الدفاعي ليضع حد للمحاكاة حول تخطيط الاتحاد الأوروبي العسكري المستقل^{٩٦}، على الأقل في الوقت الحالي إذ لولا هذا التعاون أو لو كانت الوضعية بينهما غير تعاونية فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتأخر عن استخدام أية أساليب لعرقلة جهود الأوروبيين الاستقلالية حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة العسكرية أو أية شروط تفرضها على أوروبا لمنعها وردها عن تلك التوجهات لأنها لن تتخلى بسهولة عن سلطة وسيطرة وقوة تمتعت بها لأكثر من خمسين سنة كما إنها - أي الولايات المتحدة الأمريكية - لديها من الإمكانيات والقدرات التي تؤهلها للاستفادة من اهتمامات الدول الأوروبية وجذبها إليها^{٩٧}. أي إن المشاركة والتوازن العسكري والدفاعي هو الغالب في المرحلة الحالية إذ يؤكد المسؤولون الأوروبيون أنفسهم بأن الاتحاد الأوروبي لن يتدخل إلا في الحالات التي لا ترغب واشنطن التدخل فيها وعندما تتطلب المصالح الأوروبية الحيوية ذلك ، فهذا يعني وجود اتفاق على ضرورة التنسيق بين السياسة الأمنية الدفاعية والعسكرية الأوروبية وحلف الناتو^{٩٨}.

حتى إن مسودة الدستور الأوروبي شددت على بناء السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية ليس خارج تحالف الناتو - الولايات المتحدة الأمريكية بل إن أي جهد أوروبي لإنشاء خلية تخطيط عسكري أوروبية مستقاة ضمن هيئة الاتحاد الأوروبي العسكري لن يقلل من دور حلف شمال الأطلسي باعتباره المنظمة الرئيسية التي توفر الأمن لأوروبا^{٩٩}. فمساعي الاتحاد الأوروبي الحالية لامتلاك سياسة دفاعية وقوات مستقلة عن حلف شمال الأطلسي تنبئ بأن أوروبا تحتاج إلى وقت طويل لكي تحقق ذلك^{١٠٠}. وليس فقط الوقت بل هناك الكثير من العوامل والنقاط التي عليها تحقيقها واجتيازها للوصول إلى الهدف الأوروبي الاستقلالي مستقبلاً .

سادساً: السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية وأفق المستقبل:

في الواقع إن السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية ورغم كل التحولات الأمنية أوروبياً لا تزال مفتوحة وواسعة ومتشابهة ومتداخلة وغير محددة بإطار أو مستوى متفق عليه إذ تتسع للعديد من الدوائر والمستويات ذات الأطر المؤسسية الخاصة والمختلفة عن بعضها وفيما بينها الأمر الذي ينتج عنه مشاعر ورؤى متباينة تتجاذب دوائر صنع السياسات الخاصة بالأمن الأوروبي تتراوح بين طموحات الاستقلال وبين الإحساس بالعجز عن تحقيقه^{١٠١}. بمعنى ستكون أوروبا أمام وضعية عدم الاستقرار الأوروبي على حالة معينة وبشكل موحد ، وهنا يحاول الرأي الأوروبي الوحدوي ومن خلال استخلاص واستنباط الدروس والعبر من تجارب الفشل وكذلك النجاح الأوروبية التبرير والإقناع والافتناع بأن

^{٩٦} با دانواي-وزدزسلو تشكوفسك، الأمن والمؤسسات الأوروبية- أطلسية، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ .

^{٩٧} عصام عز الدين ، (قراءة وعرض) كتاب : أمريكا جعلت من أوروبا محطة انطلاق إلى العالم ، (انترنت) .

^{٩٨} لجوان عبد المعبود الأشو ، مصدر سبق ذكره .

^{٩٩} د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٠ .

^{١٠٠} لجوان عبد المعبود الأشو ، مصدر سبق ذكره .

^{١٠١} د. حسن نافعة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٠ .

التكامل العسكري والسياسي بين دول تحمل إرثاً كبيراً من الصراعات والحروب يعد قفزة متسعة نحو المجهول وإن خطوة كهذه لابد أن تشكل المرحلة أو الحلقة الأخيرة في مسار طويل ومعقد لعملية بناء متدرج ينطلق من القاعدة ليصل إلى القمة ، فدول الاتحاد الأوروبي ترى إنه في هذه المرحلة وضمن هذا المستوى الدفاعي والعسكري الأوروبي تكون المنظومة الأطلسية أكثر مدعاة لثقة أوروبا وطمأنيتها مما لو كانت في منظومة عسكرية أمنية أوروبية قليلة الرصانة وحديثة الاستقلال^{١٠٢}. وما يعزز تلك الرؤية الأوروبية بعدم سهولة وسلاسة تحقيق السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية وكونها تحتاج إلى جهود مضنية ووقت ليس بالقصير للوصول إلى هدفها قول خافيير سولانا (تعللنا بمشقة في أوروبا أن السلام والأمن المستدامين يتطلبان تعاوناً وتكاملاً إقليميين ، فإدارة الأزمات ليس كإقامة وتحقيق الأمن)^{١٠٣}.

فلما كانت فكرة إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب أو وضع قطاع الفحم تحت سلطة أوروبية مشتركة تستهدف تحقيق هدفين هما : التغلب على عقد الأمن الفرنسية تجاه ألمانيا عن طريق وضع القطاع الذي يغذي الصناعات العسكرية وهو قطاع الفحم والصلب تحت سلطة أوروبية مشتركة ، والهدف الآخر بدء عملية تكاملية تدريجية تبدأ بقطاع صناعي قوي بحيث يمكن أن يؤدي النجاح فيه إلى الانتقال إلى القطاعات الأخرى ذات الصلة إلى العملية التكاملية وتزويدها بديناميكية مستقلة غير قابلة للكوص والارتداد، كما إن الوصول بالتجربة إلى إمكانية إنشاء دستور أوروبي موحد ينتقل بالاتحاد الأوروبي من الشكل التقليدي للتنظيم الدولي إلى شكل أرقى من النظم السياسية يقترب بشكل تدريجي من شكل الدولة الكونفدرالية أو الفدرالية والوصول به إلى إقامة الولايات المتحدة الأوروبية بشكل واقعي^{١٠٤}. والذي سيضع - أي الدستور الأوروبي الموحد - لبنة الولايات المتحدة الأوروبية فإن من البديهي أن تكون لهذه الولايات سياسة دفاعية وعسكرية خاصة بها ومستقلة لاسيما وإن أساس الفكرة الاتحادية هو تغذية الصناعات العسكرية أي إن الجانب العسكري حاضر في الفكرة الأوروبية منذ البداية . وإذا عدنا إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما قبل بداية الجماعة الأوروبية حيث كانت الدول الأوروبية تعاني من أعباء ومخلفات الحرب وما أفرزته من إنهاك وضعف في اقتصادات الدول الأوروبية التي انتعشت وازدهرت من خلال مشروع مارشال والمساعدات الأمريكية لأوروبا والتي تبعها وأعقبها التفكير في المشروع التكاملي الأوروبي وما حققه من نجاحات لاسيما في الجانب الاقتصادي، فإذا سحينا الحالة على الجانب الدفاعي والعسكري نجد إن الضعف الدفاعي والعسكري الأوروبي والاعتمادية على المنظومة الأطلسية الأمريكية ممكن أن تتحول إلى نجاحات وإنجازات دفاعية أوروبية وكما تطمح أوروبا ذلك إلا إن هذا يستلزم من أوروبا وكما ذكرنا تجاوز الكثير من المراحل والعقبات والسعي لتحقيق ما عجزت عنه في المراحل السابقة .

^{١٠٢} نفس المصدر أعلاه ، ص ص ١٤٢ - ١٤٣ .

^{١٠٣} د. خافيير سولانا إلتحديات الجديدة أمام حلف شمالي الأطلسي والاتحاد الأوروبي ، آراء حو الخليج مركز الخليج للأبحاث ، العدد السابع ، مارس ٢٠٠٥ ، ص ٨ .

^{١٠٤} حسن نافعة ، أوروبا تحتفـ بالتوقيع على دستورها بينما الوطن العربي مهذد بالخروج من التاريخ ، مجلة المستـ بـ العربي ، العدد (٣١٠) كانون الأو / ديسمبر ٢٠٠٤ ، السنة السابعة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ص ١٠ .

فتشكل قوة عسكرية أوروبية وقيادتها في السلم والحرب أمر لا يمكن أن يتحقق ببعديه النظري والعملية إلا إذا تم توحيد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والحد من التناقضات المعلنة بين سياسات الدول الأعضاء^{١٠٥}. كما يتطلب هذا الهدف ومن وجهة النظر الأوروبية - أي تحقيق سياسة خارجية وأمن ودفاع وقوات عسكرية مستقلة ومتكاملة - أن تقرر دول الاتحاد الأوروبي زيادة في الإنفاق العسكري والاتفاق على توزيع المسؤوليات وبرامج تطوير أجيال جديدة من منظومات أسلحة حديثة مستقبلاً، وإلى جانب ذلك يرى الأوروبيون ضرورة أن يملكو - وخاصة الذين لا يملكون لحد الآن - مدخلاً سياسياً وعسكرياً موحداً في نظرتهم إلى الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات في البيئة الأمنية الجديدة^{١٠٦}. وهذا يحتاج أوروبياً مزيداً من الترابط والتلاحم وتحقيق الوحدة في كافة الميادين والمجالات لاسيما وهي - أي أوروبا - عازمة على تخليص نفسها من التبعية والخضوع لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وعازمة على بناء منظومتها الأمنية الخاصة والمستقلة عن المنظومة الأطلسية الأمريكية مستقبلاً^{١٠٧}. وذلك لأن أوروبا وفي بعض الحالات تؤكد للولايات المتحدة الأمريكية إنها لن تتوقف عن أداء دورها الكبير والفعال في المسائل الأمنية إلا إن تلك الاتجاهات ما تزال تحتاج إلى أن تنعكس بممارسات مؤسسية منتظمة وأن تعزز باتخاذ خطوات عملية^{١٠٨}. فمن ناحية الخطوات العملية والتطبيقية فإن أوروبا سائرة فيها ولكن ينقصها الدفع وتحمل المسؤولية بشكل أكبر وترك الاعتمادية على المنظومة الأطلسية، ومن الناحية المؤسسية فإنه إذا كانت أوروبا قد أسست اتحاد غرب أوروبا حتى قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي فالمفروض أن تعزز قواعد وأسس وآليات عمل هذا الاتحاد ليكون الأساس والحافز للاستقلال الدفاعي والعسكري الأوروبي وأن يكون لأغراض دفاعية فعلية وإدارة أزمات وحفظ السلام لا أن يكون لإغراض تدخلية واحتلالية. أي إن هناك محاولات جادة من أوروبا لاستقلالية سياستها الدفاعية والعسكرية ولكنها لا تكتمل ولا تصل إلى مراحل متقدمة في الاستقلالية لوجود الكثير من العقبات التي تستطيع أوروبا أن تتجاوزها إذا أرادت وصممت. إذن فعلى الدول الأوروبية ومن أجل الوصول إلى هدفها الدفاعي الاستقلالي أن تكون لها الآراء المتوافقة والمشاركة والموحدة التي تعبر عن الاستقلالية وتخدمها، وأن تكون لها الإرادة الحرة الخالصة والسلمية في الدور المستقل والتي تحتاج إلى الجرأة والاندفاع الأوروبي والتخلص من مخاوف عدم القدرة على المضي في السياسة الاستقلالية من خلال النظر والمراجعة لماضيها الاقتصادي المنهك والذي تحول إلى قدرة اقتصادية ضخمة ومستقلة يقابل ذلك عملياً عليها أن تطوير هياكلها وآلياتها ونظم عملها ومعداتا وعملياتاً عليها أن تزج بنفسها وتحمل المسؤولية في إدارة الأزمات باتجاه تحقيق وحفظ الأمن والسلام وليس العدوان من خلال القدرات الدفاعية والعسكرية الأوروبية المستقلة المطورة والقادرة على التحرك بحرية واستقلالية وثقة استثمار تلك السياسة الدفاعية والعسكرية في إطار تحقيق السلام والأمن الدولي في مناطق العالم

^{١٠٥} هـ م الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

^{١٠٦} د. كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

^{١٠٧} عصام عز الدين، مصدر سبق ذكره.

^{١٠٨} با - دوناي - وزدزسلولا تشكوفسكي، الأمن الأوروبي - أطلسي والمؤسسات، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.

المختلفة والحفاظ عليه أي تحويل مسار سياستها الدفاعية وقوتها العسكرية باتجاه حفظ الأمن والسلام الدولي وليس العدوان والتدخل.

الخاتمة:

لم تكن السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية غائبة عن أذهان وأفكار القادة والسياسيين الأوروبيين بل كانت حاضرة في خططهم لحماية أمنهم والدليل في ذلك تأسيس اتحاد غرب أوروبا قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي ، إلا إنها وجدت في حلف شمال الأطلسي بعد ذلك المنظمة الدفاعية والعسكرية التي تتكأ عليها فتحميتها أمنياً ودفاعياً وعسكرياً ولا يكون لها الدور الأول والأساس فيه فبذلك ستكون في المركز الثاني وستتخلص من المسؤولية الدفاعية والعسكرية الرئيسية وتكون في مأمن من الأخطار والتحديات الخارجية المواجهة لها، إذ إن القارة الأوروبية عاشت فترات وظروف وحروب وخلافات أععبتها وأنهكت قواها فتريد أن تبقى على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الأطلسية بشكل تحافظ فيه على مكانتها التي هي فيها والإنجازات التي حققتها وعدم خسارة ذلك في مشروع غير مضمون النتائج بالنسبة لها وكما ترى هي وذلك لإدراكها لحجم قوتها مقابل القوة الأطلسية وتوزيع الأدوار في إطارها. ولكن ذلك لا يعني أن الاتحاد الأوروبي لا يملك سياسة دفاعية وعسكرية أوروبية إذ إنه شرع ببناؤها وسار في ذلك المشروع وحقق خطوات نسبية فيه . بمعنى إن أوروبا تريد وتطمح وكما أنجزت وحدتها وتكاملها في عدة مجالات فإنها ترى وتدرك ضرورة استتباع ذلك بالتكامل والتوحيد الدفاعي والعسكري بشكل مستقل ، إلا إنها كانت تضع سلم أولويات تسير عليه خطوة خطوة وبشكل تدريجي فكانت الخطوة الدفاعية والعسكرية في موقع متأخر في سلم الأولويات الأوروبية إذ كانت ترى أهمية وأولوية المجالات الأخرى على المجال الدفاعي المستقل، فكان تكاملها الدفاعي والعسكري منقوص ومعتمد وغير متكامل ومحدود أوروبياً مقارنة بالتكامل الاقتصادي، وربما إن الأوروبيين يرون إن التكامل والتوحيد الاقتصادي والسياسي والمالي هو أجدى وأكثر فائدة لهم من التكامل الدفاعي والعسكري وذلك لاعتمادهم على القوة الأطلسية والأمريكية وضمان أمنهم بشكل أكبر ولكي لا يدخلون في مشاكل مع الولايات المتحدة الأمريكية ربما تفقدتهم ما جنوه من مكاسب وفوائد لأمنهم وتقسد علاقاتهم معها. ثم عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو بالمقابل لا يدعان أوروبا تتحرك بحرية في المجال الدفاعي والعسكري وخارج المنظومة الأطلسية وبشكل مستقل عنها لحد الآن ، فتبقى في إطار التوازن في الأدوار معها. أي إن أوروبا بإنجازاتها الدفاعية والعسكرية النسبية والمحدودة لم تتمكن لحد الآن من الخروج عن طوق المنظومة الأطلسية وقيادتها، فإذا ما أرادت المضي في سياستها الدفاعية والعسكرية وإعطائها بعداً استقلالياً فعليها بذل المساعي الجادة والفعالية في هذا المجال من خلال التخطيط والتنفيذ والإنفاق إلى جانب الرغبة والإرادة الأوروبية، كما وتحتاج إلى اختبار عملي وفعلي على المحك وبثقة دفاعية أوروبية على العمل المستقل لاختبار قدراتها وكسر طوق الخوف والقلق من الاستقلالية الدفاعية ولكن على شرط أن تكون هذه القوة الدفاعية الأوروبية موظفة في خدمة حفظ الأمن والسلام الدولي ونبذ سياسة التدخل والاحتلال.